

مشروع مارشال العربي:
شراكة وتعاون من أجل مستقبل أفضل للشرق الأوسط
المؤتمر السنوي لبيت المستقبل
بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور
سرايا بكفيا
السبت، 30 أيار، 2015

الجلسة الثانية: ما بعد الاضطرابات، هل من وضوح في الرؤية؟

مصطفى العاني

ممثل عبد العزيز صقر، مدير مركز الخليج للدراسات

سأحاول أن أعكس وجهات نظر مجلس التعاون الخليجي كما يراها مركز بحوث الخليج، في ما يتعلق بمسألتيين، تتعلق الأولى بتأثير الربيع العربي على المنطقة. في الواقع لم يعد هناك اليوم من ربيع ولا من ثورات. فقد حاول كل نظام حماية نفسه من خلال حد أدنى من الإصلاحات، فأصبح ذلك نوعاً من الحماية الذاتية وأظن أن الأنظمة نجحت إلى حد ما. إنتهى الربيع وانتهت الثورة. إذا نظرنا إلى خارطة المنطقة، نلاحظ أن السائد هو الفوضى وليس الثورة. بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، تكمن الأولوية في حماية الدول من تأثير الربيع العربي، وأظن أن ذلك قد نجح لأسباب إقتصادية واجتماعية وسياسية. والآن أصبح علينا التعامل مع تداعيات الربيع العربي في اليمن. يعدّ هذا الأمر بمثابة تحدّ ومشكلة أساسية بالنسبة إلينا، لكنني أعتبر أن الربيع العربي لم يعد يمثل تهديداً بالنسبة إلى أنظمة مجلس التعاون الخليجي لأنه أصبح من الممكن احتواء هذا التهديد والتعامل معه. وسأنتقل الآن إلى النقاط الأخرى التي طُلب منا تغطيتها في هذه المداخلة.

السؤال الأول متعلق بعقيدة أوباما وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط. سأبدأ بالاستنتاج النهائي، وسأشرح لماذا وصلنا إلى هذا الاستنتاج. إن الرئيس أوباما لا يمتلك أي مبدأ في السياسة الخارجية ما عدا رغبته في أن ينهي فترة رئاسته من دون الدخول في أي صراع أو مواجهة، ومن دون أي اعتبار للتأثيرات بعيدة المدى لهذه السياسة، أي الهروب من التورط أو المواجهة. فقد سمعنا من إحدى القيادات الخليجية أن الرئيس أوباما مدير وليس قائد (He is a manager not a leader) ولا يمتلك الصفات القيادية، بأي شكل من الأشكال. قد تصلح سياسة الهروب والتملص من المواجهات لدولة صغيرة لا تمتلك مسؤوليات والتزامات ولكنها لا تصلح كسياسة للقوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم وهي الولايات المتحدة الأميركية. فموقع القوة يحمل مسؤوليات والتزامات لا يمكن التهرب منها. نحن ندفع اليوم في المنطقة ثمن أخطاء السياسة الأميركية، ولا زلنا نتعامل مع نتائج الغزو الأميركي للعراق. فالسياسة الأميركية الخاطئة مسؤولة عن الجزء الكبير من مشاكلنا اليوم. من كان يعرف داعش؟ ومن كان يعرف أن في العراق جماعات إرهابية قبل الغزو الأميركي للعراق؟ المشكلة التي تواجهنا اليوم في المنطقة تعود للسياسة الأميركية الخاطئة وإدارة الرئيس بوش الابن خلال ثماني سنوات والتي اتّسمت بغياب العقلانية واستخدام القوة المفرطة وغير المُبررة. أما إدارة أوباما وللسنوات الست الماضية، فقد اتّسمت بالسلبية المفرطة والتردد وعدم وضوح الرؤيا أو القدرة على الحسم وتجنب استخدام القوة بأي ثمن. كلتا هاتين السياستين أدّتا إلى فقدان الثقة وزعزعة إستقرار الأمن الإقليمي

وتشجيع الفوضى خاصة في ظل الربيع العربي وتطوراتها. فمنذ أربعة عشر عاماً وحتى الساعة، ما زلنا نتعامل مع نتائج السياسة الأميركية. لذا فإن سياسة أوباما غارقة في التردد وعدم وضوح الرؤية، ويمكن تفسير معظم خطواته في الشرق الأوسط على أنها قائمة على مبدأ too little too late (القليل من الأعمال في وقت متأخر)، مما لا يولد أي نتائج إيجابية بل نتائج سلبية واضحة تعقد المشكلة.

لدينا في الخليج خلافات عميقة مع السياسة الأميركية حول المسائل الأساسية في المنطقة. لماذا تدخل داعش في سوريا يُعدّ جريمة، وتدخل ميليشيات حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني لا يفهم بالطريقة نفسها؟ لماذا تتعايش السياسة الأميركية مع تدخل حزب الله في سوريا ولا تتعايش مع تدخل الأطراف الأخرى؟ لماذا طائفية داعش مرفوضة وطائفية النظام العراقي التي تُمارس بالعلن لا تعترض عليها؟ طوال ثمانية سنوات كانت الولايات المتحدة داعمة لسياسة نوري المالكي الطائفية التي أوصلت العراق إلى الهاوية. لماذا يتجول قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني وبحرية أمام كاميرات التلفزة في المدن العراقية والسورية، وغيره مُلاحق من قبل الطائرات الأميركية؟

لكن دعوني أعود إلى عقيدة أوباما التي طُلب منّا التحدث عنها. يبدو أن مبدأ أوباما يقوم على التالي: we will engage but we will preserve all our capabilities، أي نحن سنتواصل مع الأطراف لكننا سنحافظ على جميع قدراتنا. في اعتقادنا في منطقة الخليج، إن هذه الجملة ناقصة. الجملة الكاملة عليها أن تكون كالتالي: we will engage but we will preserve all our capabilities, yet we will never use these capabilities. تجربتنا مع الرئيس أوباما تُظهر أنه ليس على استعداد لاستخدام هذه القدرات. والامتحان الأساسي كان في قضية استخدام السلاح الكيميائي في سوريا من قبل النظام السوري. الخطوط الحمراء وُضعت من قبل الرئيس أوباما نفسه. نحن لم نطلب منه وضعها بل هو من وضعها بنفسه معلناً أن استخدام الكيميائي يغير قواعد اللعبة. ولكن كل ما تم عندما استُخدم الكيميائي هو أخذ السلاح من القاتل والقول "عفا الله عما مضى". هناك إذا أزمة ثقة كبيرة مع السياسة الأميركية في المنطقة. ذكر الرئيس أوباما أن "المصالح الأساسية في المنطقة لا تتمثل بالنفط بل بأن يعيش الجميع في سلام وبألا يتم الاعتداء على حلفائنا، وألا تقع على الأطفال براميل متفجرة" وكل الشعارات الأخرى. ولكن الحقيقة هي أنه في الوقت الذي كان يطلق فيه أوباما هذه الشعارات، كانت دول الخليج مُهددة من النفوذ الإيراني في اليمن، وكانت البراميل المتفجرة تقع على الأطفال والنساء في سوريا. في سوريا مشكلة نازحين، ويبدو أن الأساليب التي يعتمدها الرئيس الأميركي لحماية هذه المصالح التي ذكرها ليست فعالة. تلك هي الرسالة التي ننقلها في كامب دايفيد أو في إطار زيارات المسؤولين الأميركيين للمنطقة. هناك نقطة أخرى متعلقة بما قاله الرئيس أوباما حول فكرة أن إيران غير قابلة للردع ليست بواقعية. وجوابنا على ذلك هو أنه وللأسف، بسبب سياسة أوباما، أصبحت إيران غير قابلة للردع. أيها الرئيس أوباما، إن سياستك وترددك وموقفك المتساهل هو ما جعل من إيران غير قابلة للردع. يمكن ردع إيران في حال تم اعتماد سياسية حقيقية.

أنتقل الآن إلى المسألة الثانية والتي تتعلق بالمستقبل. في الخليج، نعتبر أولاً أنه لا يمكن استمرار السياسة الأميركية الراهنة، أي سياسة أوباما، لأنها ستجلب مزيداً من التدهور الأمني والسياسي، وتعمق أزمة الثقة بين العالم العربي والولايات المتحدة الأميركية. النقطة الثانية تتعلق بطبيعة علاقة أميركا بإيران مستقبلاً، حيث أن موقف الولايات المتحدة تجاه سياسة إيران التوسعية والتدخلية سيحدد مدى التزام دول الخليج ومدى قدرتنا على مواجهة جماعة التطرف والإرهاب السني. العلاقة هنا ثلاثية الأبعاد. لا يمكننا محاربة توسع تنظيم داعش وأمثاله وتوسع إيران في نفس الوقت، في ظل تراخي أميركي تجاه سياسة إيران التوسعية. ثمن محاربة داعش وجماعة التطرف سيكون التزام الولايات المتحدة بدعم الجهود لاحتواء سياسة التوسع والهيمنة الإيرانية. النقطة الأخرى متعلقة بوجود تغيير النظرة الأميركية إلى موضوع الإرهاب الشيعي

وممارسات الميليشيات الطائفية المرتبطة بسياسة إيران الاستراتيجية الإقليمية، ومحاربة الإرهاب الشيعي على نفس أسس محاربة الإرهاب السني السلفي.

إن السياسة الإنتقائية في تحديد الأعداء غير مقبولة بأي شكل من الأشكال. موقف دول مجلس التعاون تجاه إحتمال التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران يتلخص في ما يلي: إن دول المجلس تدعم أي تسوية سياسية لملف النووي بالوسائل الدبلوماسية والتوصل إلى اتفاق دبلوماسي هو من مصلحتنا. البدائل خطيرة جداً. العمل العسكري خطر. فرض قيود اقتصادية على إيران لن يكون مجدداً. برأينا الحل الوحيد هو التوصل إلى اتفاق سياسي مع إيران. لا تستطيع دول المجلس وقف المسيرة في حال وجود توافق دولي لإنجاز اتفاق سياسي مع إيران. قد تتمكن دول المجلس من الاعتراض ولكنها تدرك تماماً أنها عاجزة عن إيقاف هذا الاتفاق في حال وجود توافق دولي. إن دول المجلس تأمل بأن تتمكن الضغوط داخل الكونغرس الأميركي من ضمان إتفاقية تمنع إيران فعلياً من تطوير قدرات نووية عسكرية، كما تطالب بجميع الحقوق التي سيضمنها الاتفاق النووي لإيران، وستطالب بالتعادل مع إيران بجميع الحقوق النووية، كما أنها ستعمل على تطوير برامج نووية مشابهة لما ضمنته الإتفاقية لإيران. فالاتفاق مع إيران سيقود حقيقةً إلى دفع عجلة الانتشار النووي في المنطقة، وليس العكس. النقطة الأخيرة متعلقة بفترة ما بعد أوباما والسياسة الخارجية التي ستعتمد والتي ستؤثر على التزام العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي بحماية المصالح الأميركية في المنطقة من عدمه. لن نضحي مقابل لا شيء بعد الآن.

هناك ظاهرة جديدة ستتحكم بمظهر العلاقة مع أميركا وهي إستقلالية القرار الاستراتيجي السعودي الخليجي، فهذه ستكون السمة التي ستطبع المستقبل، وهناك أمثلة برزت مؤخراً تشير إلى هذا النهج وأعطيك مثلاً على ذلك: التدخل السعودي الخليجي في البحرين لم يتم بموافقة أو دعم أميركي، وكان هناك رفض أميركي كبير ليلة دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين. لكن القيادات الخليجية قررت تجاوز القرار الأميركي وعدم الاهتمام به. الأمر نفسه ينطبق على التدخل العسكري في اليمن. كان هناك اعتراض أميركي كبير لم يتم إعلام الولايات المتحدة إلا بعد بداية عملية التدخل في اليمن. هناك ظاهرة جديدة ستتحكم بمستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والخليج كما قلت وهي إستقلالية القرار الإستراتيجي الخليجي والسعودي. سأتوقف الآن لأفتح المجال لأي مناقشة حول هذا الموضوع.